

Distr.: General
9 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البنود ١٠ و ٢١ و ٢٢ (س) و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦
و ٣٧ و ٤٠ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٣
و ٦٩ و ٧٦ و ٧٧ و ٩١ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٦٠ من جدول
الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود
الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي
أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية
المستدامة فيها
الحالة في البوسنة والهرسك
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن الهجوم العسكري والبحري على الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات
المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تعزير منظومة الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة قبرص
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية
المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري
المحتل على مواردهم الطبيعية
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية أن أحيل طيه نص البيان الختامي
للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي
عقد في مقر الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ٢١ و ٢٢ (س) و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٣ و ٦٩ و ٧٦ و ٧٧ و ٩١ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٦٠ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر بشير محمد مانيس

القائم بالأعمال بالنيابة

نائب الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية المنعقد يوم
١٠ رجب ١٤٢٣ هـ (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م) مقر الأمم المتحدة - نيويورك

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعهم التنسيقي
السنوي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم الثلاثاء ١٠ رجب ١٤٢٣ هـ الموافق
١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م.

ترأس الاجتماع معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية جمهورية
السودان رئيس الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

ألقى سعادة السيد الأخضر إبراهيمي ممثل معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد
كوفي عنان، كلمة أشاد فيها بالتعاون الوثيق القائم بين المنظمتين، وبدور منظمة المؤتمر
الإسلامي في درء النزاعات وبناء السلم في العالم.

اعتمد الاجتماع مشروع جدول أعماله بعد إضافة البنود التالية:

(أ) سبل ووسائل تعزيز سكرتارية منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ب) إنشاء آلية تنسيق لمنظمات المجتمع المدني.

(ج) التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

(د) الحوار مع الآخر.

بعد الاستماع إلى مداخلات رؤساء وفود الدول الأعضاء، اعتمد الاجتماع
القرارات التالية، وكلف الأمانة العامة بالعمل على أن تكون التعديلات المقترحة مطابقة
لروح القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية
التي عقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في الخرطوم:

١ - دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حمل إسرائيل على وقف عدوانها
واحترام المواثيق والأعراف والقرارات الدولية وإجبارها على:

(أ) سحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تمهيدا لانسحابها الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية، خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ورفع الحصار الداخلي والخارجي ورفع جميع الأطواق المفروضة على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية.

(ب) رفع الحصار الجائر الذي تفرضه على الشعب والقيادة الفلسطينية، ووقف جميع الإجراءات والممارسات غير الإنسانية والعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني المخالفة لكافة المواثيق والأعراف الدولية.

(ج) التوقف والتراجع عن بناء جدار الفصل العنصري الذي يسلب الأرض الفلسطينية ويضع عراقيل أمام قيام الدولة الفلسطينية ويزيد من تفاقم الأوضاع على الأرض باعتبار أن بنائه يشكل انتهاكا صارخا للمواثيق والأعراف الدولية والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

(د) التوقف عن استهداف المدنيين الفلسطينيين وارتكاب المجازر وعمليات الاغتيال وهدم المنازل وترحيل عائلات المناضلين الفلسطينيين.

(هـ) الإفراج عن المعتقلين والموقوفين والكف عن الاعتداء على حريات الفلسطينيين وممتلكاتهم.

(و) الإفراج عن الأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تحتجزها، وكذلك السماح بدخول المساعدات والمعونات الغذائية والدوائية للشعب الفلسطيني.

٢ - أشاد بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس من أجل الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس الشريف، وضمان بقائها مهذا للحوار والتعايش بين الديانات السماوية الثلاث.

٣ - دعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في تأمين الحماية الدولية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني، ودعا الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

٤ - دعا دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف لدى إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وناشد

دول العالم دعم دولة فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، كما جدد دعمه للقيادة الفلسطينية الشرعية، وأكد أن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار الوحيد في اختيار قيادته.

٥ - دعا إلى مشاركة أكثر فاعلية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأكيد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانبها. وأكد المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقيمون فيها. بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

٦ - أعرب عن تأييده للبنان في جهوده من أجل تحرير جميع أراضيه حتى الحدود المعترف بها دولياً وطالب الأمم المتحدة بإجبار إسرائيل على دفع التعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها أو تسببت بها نتيجة لاعتداءاتها المستمرة على لبنان، ودعم مطالب لبنان في إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وإزالتها، كما دعم حقوق لبنان الثابتة في التصرف بمياهه وفقاً للقانون الدولي، وشجب المطامع الإسرائيلية في هذه المياه. وحمل إسرائيل مسؤولية أي عمل من شأنه المساس بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة شعبه وأراضيه.

٧ - أدان بشدة سياسة إسرائيل لرفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) ولقيامها بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وانتهاج سياسات الضم وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. واعتبر أن جميع هذه التدابير باطلة وملغاة وتشكل انتهاكاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من كل الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٨ - تبني مبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية الرابعة عشر التي انعقدت في آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت.

٩ - رحب بتشكيل الإدارة الانتقالية في أفغانستان. وأعرب عن ارتياحه لعودة أفغانستان إلى مقعدها الشاغر في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ - طلب إلى الأمين العام إكمال الترتيبات الإدارية والفنية الخاصة بصندوق مساعدة شعب أفغانستان كي يباشر أعماله في أقرب الآجال.

١١ - أكد القرار الخاص بممارسة مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي عمله في أفغانستان، عوضاً عن مكتب إسلام آباد، وذلك بالإشراف على نشاطات المنظمة وصندوق مساعدة شعب أفغانستان.

١٢ - رحب بإعلان دولة قطر عقد اجتماع للدول المانحة لاستكمال إنشاء صندوق مساعدة الشعب الأفغاني خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم في الدوحة.

١٣ - دعا صندوق الائتمان لتعجيل عودة اللاجئين والنازحين إلى البوسنة والهرسك إلى مباشرة مهامه في مجال خدمة اللاجئين والنازحين البوسنيين فوراً. وأشاد بالدول الأعضاء التي قامت بتحويل تبرعاتها لحساب الصندوق.

١٤ - أكد دعمه للحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال وشجعها على العمل على استكمال مسيرة عرتا. دعا جميع الصوماليين إلى نبذ الحرب والعنف، وأعرب عن دعمه لمبادرة السلام للصومال التي اتخذتها منظمة الإيغاد، وطلب من جميع الصوماليين أن يشاركوا بفعالية في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، وحث جميع الدول على احترام وحدة وسلامة أراضي الصومال والحظر على الأسلحة المفروضة على الصومال بموجب القرار رقم ٧٥١ (١٩٩٢) الصادر عن مجلس الأمن.

١٥ - أعرب عن قلقه العميق إزاء التوتر السائد حالياً في جنوب آسيا على إثر قيام الهند بنشر وحدات كبيرة من قواتها على طول خط المراقبة في جامو وكشمير. ودعا الهند إلى سحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها زمن السلم، وأعرب عن تأييده للمبادرة التي اتخذتها جمهورية باكستان الإسلامية لاستئناف المفاوضات بينها وبين الهند من أجل إيجاد حل لجميع الخلافات وخاصة منها قضية جامو وكشمير التي تشكل السبب الحقيقي للتراع بين البلدين. ورحب كذلك ببدء مؤتمر الحريات لعموم الأحزاب الداعي إلى إجراء محادثات ثلاثية من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع في جامو وكشمير طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

١٦ - دعا مجلس الأمن الدولي إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة بجامو وكشمير، حتى يتمكن الشعب الكشميري من تحديد مستقبله من خلال تنظيم استفتاء حر ونزيه بإشراف الأمم المتحدة.

١٧ - حث الحكومة الهندية على الدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة الباكستانية بشأن التراع في جامو وكشمير في إطار القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي واتفاقية سيملا. كما حث الهند على السماح لبعثة تقصي الحقائق من منظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة

جامو وكشمير وتوفير التسهيلات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية للتحقق من وضعية حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من طرف الهند.

١٨ - حث كلا من الهند وباكستان على تفادي التصعيد على خط الحدود الفاصلة بينهما في كشمير وعلى ضبط النفس في معالجة الحوادث المتقطعة والمناوشات وتجنب توجيه التهديد لبعضهما البعض باستخدام الأسلحة وخاصة النووية منها.

١٩ - رحب بتأكيد العراق احترام استقلال وسيادة دولة الكويت وضمنان أمنها وسلامة ووحدة أراضيها، وبالعمل لإيجاد حل لقضية الأسرى والمحتجزين والمفقودين، وما أبداه العراق من استعداد لإعادة الممتلكات من خلال آلية الأمم المتحدة وتعاون جامعة الدول العربية. وأكد حرصه على الحفاظ على سلامة العراق واستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه ورفع الحصار عنه، وأكد رفضه المطلق للتهديد الأخير بالعدوان على العراق باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول الإسلامية.

٢٠ - أكد الاجتماع إدانته لعدوان جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان معتبرا إياه انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة و لنصوص القانون الدولي التي تضمن حقوق جمهورية أذربيجان و سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. وطالب بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال لجمهورية أرمينيا من جميع الأراضي الأذرية المحتلة طبقا لقرارات مجلس الأمن رقم ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤ (١٩٩٣). ودعا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تنفيذ قراراتها الصادرة عن قمبي بودابست (١٩٩٤) ولشبونة (١٩٩٦) وفقا للمبادئ الواردة ضمنها والمهادفة إلى الوصول إلى حل للتراع الأرميني - الأذربيجاني بالطرق السلمية.

٢١ - أكد قراراته وإعلاناته السابقة بشأن قبرص، ورحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة للطرفين في قبرص. رحب الاجتماع بانطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين مؤكدا المساواة التامة بينهما، ودعاهما إلى الاعتراف المتبادل بالوضع المتكافئ، كما عبر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحه بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأعرب عن دعمه القوي لقضية القبارصة الأتراك المسلمين وتطلعاهم المشروعة إلى حين التوصل إلى حل عادل للمشكلة على أساس مبدأ المساواة بين الطائفتين في قبرص.

٢٢ - أكد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية وتأييده لحقها في المطالبة بتعويض عن الخسائر التي لحقت بها جراء العدوان الأمريكي لسنة ١٩٨٦ وذلك طبقاً للقرار ٤١/٣٨ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجدد

الاجتماع ندائه للولايات المتحدة لتنفيذ هذا القرار واستخدام الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها مع الجماهيرية العربية الليبية.

٢٣ - طالب مجلس الأمن برفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية رفعاً فورياً ونهائياً بعد أن أوفت بما تطلبته قرارات المجلس بهذا الشأن، وأعرب عن أسفه لإدانة أحد المواطنين الليبيين، ودعا الرأي العام العالمي لإدانة الدوافع السياسية التي أدت إلى خضوع المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي لحكم أخذ عليه الخبزاء القانونيون عدة عيوب، وطالب بإطلاق سراحه. وأكد الاجتماع حق الجماهيرية العربية الليبية في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة لفرض العقوبات عليها.

٢٤ - أكد تضامنه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجماهيرية العربية الليبية في موقفهما تجاه ما يسمى بقانون داماتو. وعبر عن رفضه لكل الإجراءات التعسفية أو الأحادية سواء منها ذات الطابع السياسي أو القانوني التي تتخذها دولة ضد أخرى، ودعا جميع الدول إلى اعتبار هذا القانون مخالفاً لقواعد القانون الدولي وبالتالي لاغياً وباطلاً.

٢٥ - دعا جميع الدول التي تفرض العقوبات الاقتصادية الانفرادية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الكف عن هذه الممارسات باعتبارها إجراءات تتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية السودان وغيرها من الدول التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية.

٢٦ - رحب بحالة الاستقرار التي يشهدها إقليم نهر مانو وحالة التقارب السياسي بين دوله، وثمن قيام الانتخابات الرئاسية في سيراليون. وأقر إنشاء صندوق لإعادة البناء والإعمار وتقديم المساعدة الإنسانية لسيراليون. أكد الحاجة إلى استضافة مؤتمر المانحين، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في الصندوق.

٢٧ - أكد دعمه لحكومة جمهورية غينيا لمواجهة حالة عدم الاستقرار، ولتعزيز التنمية في بلادها.

٢٨ - رحب بنتائج الانتخابات الرئاسية في اتحاد جزر القمر، وحث الدول الأعضاء والمجموعة الدولية على مضاعفة الدعم لحكومة اتحاد جزر القمر حتى تتمكن من تجاوز تبعات المرحلة السابقة.

٢٩ - أكد تضامنه مع السودان في مواجهة المخططات المعادية له، وفي الدفاع عن وحدته وسلامة أراضيه، واستغلال ثرواته وموارده الطبيعية من أجل تأمين رفاهية شعبه. وأشاد

بمساعي حكومة السودان المتواصلة من أجل إيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان عن طريق التفاوض مع الأطراف السودانية المختلفة. وأدان المؤتمر في هذا المجال، منهج التصعيد العسكري وأسلوب العنف الذي تقوم به حركة التمرد.

٣٠ - أكد أن للدول الإسلامية مصلحة مباشرة في إصلاح نظام هيئة الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع مجلس الأمن، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بنشاط وبأسلوب فعال في عملية إصلاح الأمم المتحدة وذلك على أساس الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣١ - أكد إرادة الدول الأعضاء في الالتزام بأحكام معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، وفي تنسيق جهودها لمكافحة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الأعمال الإرهابية.

٣٢ - استكمل، كما يلي أسفله، تشكيل اللجنة المفتوحة العضوية المكلفة بموضوع مكافحة الإرهاب. وقد تقرر إنشاء هذه اللجنة برئاسة ماليزيا أثناء انعقاد الدورة الطارئة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية حول الإرهاب التي عقدت في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في كوالالمبور (ماليزيا): دولة قطر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية السودان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية باكستان الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، دولة فلسطين، جمهورية جيبوتي، الجمهورية التونسية، جمهورية إندونيسيا.

٣٣ - أعرب مجدداً عن تأييده لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد معنى الإرهاب والتميز بينه وبين نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي في سبيل التحرر الوطني. كما طلب تشكيل لجنة خبراء حكوميين لمتابعة تنفيذ قرارات ووثائق منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة واقتراح توصيات بهذا الصدد.

٣٤ - أدان جميع أشكال الإرهاب الدولي بما فيها جرائم خطف الطائرات والأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطائرات المدنية وأمنها، ودعا الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن عقوبة اختطاف الطائرات وضمن أمن الطيران المدني وسلامته.

٣٥ - أخذ علماً بالبند الخاص بإصلاح المنظمة، ووجه بأن تواصل اللجنة الخاصة بهذا الموضوع عملها وتعرض نتائج عملها على القمة القادمة بكوالالمبور. وبالنسبة لبنود الحوار مع الآخر والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وإنشاء آلية تنسيق لمنظمات المجتمع المدني،

وهي موضوعات نوقشت في مؤتمر الخرطوم، طلب من رئاسة الدورة إيلاء هذه البنود أهمية قصوى ومتابعتها بالتنسيق مع الأمانة العامة.

٣٦ - صادق على التقارير عن اجتماعات:

- ١ - اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين.
- ٢ - اللجنة الخاصة بأفغانستان.
- ٣ - فريق الاتصال المعني بجامو و كشمير.
- ٤ - فريق الاتصال المعني بالبوسنة و الهرسك و كوسوفو.
- ٥ - فريق الاتصال المعني بسيراليون.
- ٦ - فريق الاتصال المعني بالصومال.

(المرفقات من ١ إلى ٦).

نيويورك: ١٠ رجب ١٤٢٣ هـ

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م

المرفق الأول

تقرير اجتماع اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أولاً: عقدت اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ ٥ رجب ١٤٢٣ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢م اجتماعاً برئاسة معالي الدكتور عبد الواحد بلقرن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: شارك في الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة وهي:

- جمهورية باكستان الإسلامية
- جمهورية السنغال
- جمهورية غينيا
- دولة فلسطين
- ماليزيا.

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها الموقف الثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قضية فلسطين والقدس الشريف ودعا إلى تضافر الجهود من وقف الإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية وغير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني وبذل الجهد من أجل إنقاذ العملية السلمية في الشرق الأوسط وذلك بالعمل على تنفيذ جميع القرارات الدولية وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨)، وجميع القرارات الخاصة بالقدس الشريف.

رابعاً: ألقى وزير خارجية دولة فلسطين كلمة تضمنت شرحاً مستفيضاً حول الأوضاع المتدهورة في فلسطين والعدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد لعامة الثاني على التوالي، وشرح الجهود العربية والإسلامية التي بذلت من أجل حقن الدماء في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة ومواصلة المفاوضات وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية.

خامساً: ساهم أعضاء اللجنة بمدخلات أكدوا فيها وقوف دولهم إلى جانب الحق الفلسطيني ودعمهم للموقف الفلسطيني الثابت وللانتفاضة الفلسطينية الباسلة. وقد أكد أصحاب المعالي الوزراء ضرورة القيام بتحريك دولي لنصرة قضية فلسطين ووقف العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد أوصوا بتشكيل وفد علي مستوى رؤساء الدول لإجراء الاتصالات والتحركات اللازمة. واقترحوا أن يتشكل الوفد من صاحب

الجلالة محمد السادس ملك المغرب، رئيس لجنة القدس، وحضرة سمو الأمير محمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، رئيس القمة الإسلامية التاسعة، وفخامة الرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية، صاحب المبادرة العربية للسلام، ودولة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، الدولة المضيفة للدورة القادمة لمؤتمر القمة الإسلامي.

سادسا: رفعت اللجنة التوصيات التالية إلى الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

- ١ - تؤكد اللجنة جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية وعن لجنة القدس ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والتزاع العربي الإسرائيلي.
- ٢ - تشيد اللجنة بنضال الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ودفاعه عن مدينة القدس الشريف وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الحرية والسيادة والاستقلال للشعب الفلسطيني وتدعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز تضامنها مع نضال شعب فلسطين العادل والمشروع، كما تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستمرار في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية نظراً للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها شعب فلسطين.
- ٣ - تدين اللجنة سياسة إسرائيل الاستيطانية التوسعية وتؤكد ضرورة العمل على وقف جميع أعمال الاستيطان والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في هذا الشأن، والطلب من مجلس الأمن الدولي منع هذه الإجراءات وإزالة المستوطنات الإسرائيلية طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ (١٩٧٩).
- ٤ - تدعو المجتمع الدولي من أجل تحمل مسؤولياته في حمل إسرائيل على وقف العدوان واحترام المواثيق والأعراف والقرارات الدولية وإجبارها على:
(أ) سحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تمهيدا لانسحابها الكامل لقواتها من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية، خاصة قراراي

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ورفع الحصار الداخلي والخارجي ورفع جميع الأطواق المفروضة على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية.

(ب) رفع الحصار الجائر الذي تفرضه على الشعب والقيادة الفلسطينية، وكذلك وقف كافة الإجراءات والممارسات غير الإنسانية والعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني المخالفة لكافة المواثيق والأعراف الدولية.

(ج) التوقف والتراجع عن بناء جدار الفصل العنصري الذي يسلب الأرض الفلسطينية ويضع عراقيل أمام قيام الدولة الفلسطينية ويزيد من تفاقم الأوضاع على الأرض باعتبار أن بنائه يعتبر انتهاكا صارخا للمواثيق والأعراف الدولية وللاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

(د) التوقف عن استهداف المدنيين وارتكاب المحازر وعمليات الاغتيال وهدم المنازل وترحيل عائلات المناضلين الفلسطينيين.

(هـ) الإفراج عن المعتقلين والموقوفين والكف عن الاعتداء على حريات الفلسطينيين وأملاكهم.

(و) الإفراج عن الأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تحتجزها إسرائيل، وكذلك السماح بدخول المساعدات والمعونات الغذائية والدوائية.

٥ - تدعو اللجنة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه تأمين الحماية الدولية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني، وتدعو الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

٦ - تؤكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) بشأن عودة النازحين الفلسطينيين وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبارهما ركنين أساسيين من أركان الحل العادل والشامل.

٧ - تأكيد إبطال جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية الاحتلالية في القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية التي تعتبر كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمقراطي والعمرائي

والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ومطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار رقم ٤٤٦ (١٩٧٩).

٨ - تدعو اللجنة دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف لدى إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومناشدة دول العالم دعم دولة فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، كما تؤكد اللجنة دعمها للقيادة الفلسطينية الشرعية، وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار الوحيد في اختيار قيادته.

٩ - تؤكد اللجنة دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد للسلام طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما تؤكد مجدداً تبنيها لمبادرة السلام العربية لحل قضية فلسطين والتراع العربي الإسرائيلي.

١٠ - تدعو إلى مشاركة أكثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأكيد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانبها.

١١ - تؤكد المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقيمون فيها. بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

١٢ - تطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١م، ومطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، ومطالبة إسرائيل بإعلان نية التسليح النووي وتقديم بيان كامل عن قدراتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوة لا بد منها من أجل

إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ومن أجل إقامة السلام الشامل والعدل في المنطقة.

١٣ - تكليف الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتصالات والتنسيق بشأن قضية فلسطين والتزاع العربي الإسرائيلي بين منظمة المؤتمر الإسلامي وكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإعراب عن التقدير لمواقف هذه المؤسسات التضامنية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني العادل.

المرفق الثاني

تقرير اجتماع لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بأفغانستان

أولاً: اجتمعت لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المكلفة بمتابعة الوضع في أفغانستان في ٥ رجب ١٤٢٣ هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م بمقر الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التطورات في أفغانستان.

ثانياً: حظي الاجتماع بحضور فخامة الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في افتتاح أعمال اللجنة، وقد ألقى فخامته كلمة استعرض فيها تطورات القضية الأفغانية وتوصل الشعب الأفغاني بمساعدة المجتمع الدولي إلى إحلال السلام والاستقرار في البلاد. كما ناشد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة تقديم الدعم والمساندة للشعب الأفغاني حتى يتمكن من إعادة بناء ما دمرته الحروب.

ثالثاً: ترأس الاجتماع معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وشارك فيه ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة، وهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التونسية وجمهورية غينيا.

رابعاً: بعد مراجعة المستجدات على الساحة الأفغانية ترفع اللجنة التوصيات التالية إلى الاجتماع الوزاري لتبنيها كخطة عمل للمرحلة القادمة:

- ١ - الترحيب بتشكيل الحكومة الانتقالية في أفغانستان، والإعراب عن الارتياح لعودة أفغانستان إلى مقعدها الشاغر في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- ٢ - الترحيب بمبادرة دولة قطر رئيس القمة الإسلامية التاسعة باستضافة اجتماع المانحين لصندوق مساعدة شعب أفغانستان قبل نهاية هذا العام، وحث الدول الأعضاء للمشاركة في هذا الاجتماع.
- ٣ - العمل مع الأمانة العامة لإكمال الإجراءات العملية من أجل فتح مكتب للمنظمة في أفغانستان، تنفيذاً لقرار المؤتمر الإسلامي التاسع والعشرين لوزراء الخارجية.
- ٤ - حث الدول الأعضاء على مزيد من التبرع لفائدة صندوق مساعدة شعب أفغانستان، مساهمة منها في عملية إعادة البناء ووضع أفغانستان على طريق التنمية الشاملة.

٥ - مناقشة المجتمع الدولي عامة والعالم الإسلامي بشكل خاص، تقديم المزيد من المساعدات للاجئين والنازحين الأفغان، خاصة أولئك اللاجئين الموجودين في كل من إيران وباكستان، بغية تأمين مستلزمات عودتهم إلى بلادهم وإعادة تأهيلهم كي يساهموا في عملية إعادة بنائها.

المرفق الثالث

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير

التزاع في جامو وكشمير

أولاً: عقد فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٦ رجب ١٤٢٣ هـ الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م لبحث الوضع في جامو وكشمير.

ثانياً: ترأس الاجتماع معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وحضره ممثلو الدول الأعضاء في الفريق وهي: جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التركية وجمهورية النيجر والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً: بعد مناقشة الموضوع من قِبَل الوفود والاستماع إلى كلمات الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري، خلص الفريق إلى التوصيات التالية:

- ١ - تأكيد الحقوق الثابتة لشعب جامو وكشمير، وعلى رأسه حقه في تقرير المصير، كما هو وارد في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وأكدتها قرارات المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة.
- ٢ - مطالبة مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته المتعلقة بقضية جامو وكشمير، ابتداء من القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨.
- ٣ - حث الهند على تطبيق القرارات الدولية الخاصة بجامو وكشمير، التي سبق وأن اعترفت بها.
- ٤ - تجديد الطلب الموجه إلى الحكومة الهندية للموافقة على توجيه بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جامو وكشمير لتقصي الحقائق تطبيقاً للقرارات الإسلامية بهذا الشأن.
- ٥ - دعم الجهود التي تقوم بها حكومة جمهورية باكستان الإسلامية في سبيل إجراء حوار جاد مع جمهورية الهند من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع في جامو وكشمير.
- ٦ - مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدراج موضوع حقوق الإنسان في جامو وكشمير على جدول أعمالها.
- ٧ - مناشدة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية، تقديم المساعدات الإنسانية للكشميريين.

٨ - الإحاطة علما بمذكرة الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري (الضميمة رقم ١).

رابعاً - أخذ الاجتماع علماً بمشروع الإعلان الخاص بجامو وكشمير والمقدم من جمهورية باكستان الإسلامية وقرر رفعه إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب (الضميمة رقم ٢).

التذييل رقم ١

مذكرة مرفوعة من الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري إلى اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير

٦ رجب ١٤٢٣ هـ (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

مقر الأمم المتحدة بنيويورك

نحن ممثلي الشعب الكشميري المضطهد،

إذ نؤكد على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي التي تشدد على الهدف والمصير المشترك لشعوب الأمة الإسلامية،

وإذ نشدد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ نذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وكذا بقرارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بباكستان والهند الصادرة بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ والتي تدعم حق شعب جامو وكشمير في تقرير مصيره،

وإذ نستذكر أيضا التأكيد على التزام منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء كما نصت عليه مختلف دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي وخاصة مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي عقد في الدوحة بدولة قطر سنة ٢٠٠٠ والمؤتمر الإسلامي التاسع والعشرين لوزراء الخارجية بالخرطوم في السودان من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والقاضي بإيجاد حل عادل وسلمي لتزاع جامو وكشمير طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ودعمها لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميري. بما في ذلك حقه في تقرير مصيره،

وإذ نعرب عن الامتنان العميق لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولدولها الأعضاء لتأييدها الصريح والواضح لحق الشعب الكشميري في تقرير المصير وإدانتها لعمليات القمع والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان التي تحدث في جامو وكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي،

وإذ نرفض رفضا قاطعا الجهود التي بذلتها وتبذلها وستبذلها الهند لفرض انتخابات مزيفة على شعب جامو وكشمير، وذلك لأنها لن تكون بديلا لممارسة الشعب الكشميري لحق تقرير المصير بحرية،

وإذ نرفض أيضا، جملة وتفصيلا، الشروط المسبقة التي تفرضها الهند لاستئناف المباحثات وخاصة ما يتعلق منها بمستقبل جامو وكشمير ضمن إطار الدستور الهندي،

وإذ تؤكد ضرورة أن يتم أي اتفاق بشأن جامو وكشمير على أساس تطلعات الشعب الكشميري كما تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ ندين بشدة الجرائم والفظاعات والمجازر وأعمال القتل خارج نطاق القانون وعمليات القتل الثأرية والاعتقالات التعسفية والتعذيب وإحراق البيوت والقرى والنواحي وممارسة الاغتصاب كأداة للقمع والقهر على يد الحكومة الهندية بواسطة عناصرها العسكرية وشبه العسكرية والمرتبقة، الأمر الذي خلف سقوط أزيد من ٧٥ ٠٠٠ من الأرواح البريئة في جامو وكشمير على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة،

وإذ تؤكد مجددا دعم الشعب الكشميري للتعديدية العرقية والثقافية باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات الحياة في جامو وكشمير،

وإذ نندد بتسخير الهند للمرتزقة والمرتدين لقتل الكشميريين وبما تبذله من جهود لاستغلال هذه الحوادث في شن حملات دعائية معادية للنضال الكشميري التحرري وباكستان،

وإذ ندين أيضا عمليات التدمير والتدنيس التي تتعرض لها الأماكن الإسلامية المقدسة على يد القوات الهندية في كشمير المحتلة من الهند وعمليات القتل والاضطهاد التي يتعرض لها أئمة المساجد،

وإذ تؤكد مجددا أن نزاع جامو وكشمير يشكل السبب الحقيقي للتراع والتوتر في جنوب آسيا،

وإذ نعرب عن القلق البالغ إزاء التصعيد على طول خط المراقبة والحدود المؤقتة والحدود الدولية بين باكستان والهند نتيجة قيام الهند بحشد قواتها في المواقع المتقدمة والهجومية،

وإذ ندعم جهود حكومة باكستان الرامية إلى إيجاد حل عادل لتراع جامو وكشمير آخذين في الاعتبار طموحات الشعب الكشميري في إطار قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال الوسائل السلمية بما فيها إجراء حوار جوهري وهادف ومتواصل مع الحكومة الهندية،

وإذ تؤكد حق القيادة الكشميرية في حرية التنقل والحركة باعتبار ذلك حقا من الحقوق الأساسية بموجب الاتفاقات والعهود الدولية،

وإذ نعرب عن القلق البالغ إزاء سن قوانين قاسية في جامو وكشمير من أجل المس بالنضال التحرري للشعب الكشميري،

وإذ نستكر المخططات الهندية لإلصاق صفة "النشاطات الإرهابية" بالنضال الفطري والطبيعي الذي يخوضه الشعب الكشميري لتقرير مصيره، والذي تجيزه عهود ومواثيق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي،

وإذ نأخذ علما بالاهتمام المتكرر الذي يوليه المجتمع الدولي لإيجاد حل للنزاع في كشمير،

١ - نعهد العزم على أن:

(أ) يواصل شعب جامو وكشمير نضاله العادل والبطولي للحصول على حقه في تقرير المصير، وهو حق مشروع أقره المجتمع الدولي من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي؛

(ب) تمثل إرادة شعب جامو وكشمير، التي يتم التعبير عنها من خلال استفتاء حر ونزيه يجري تحت رعاية الأمم المتحدة، الأساس الوحيد لتسوية نزاع جامو وكشمير؛

٢ - هيب بأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي القيام بـ:

(أ) توجيه نداء إلى الهند للدخول في حوار هادف وجوهري مع باكستان حول قضية جامو وكشمير الأساسية؛

(ب) العمل مع الحكومة الهندية لحملها على سحب قواتها من خط المراقبة والحدود المؤقتة ومن الحدود الدولية مع باكستان من أجل التخفيف من تصاعد حالة التوتر الراهنة وإعطاء فرصة حقيقية للحلول السلمية؛

(ج) الضغط على الحكومة الهندية لحملها على الامتناع عن إجراء انتخابات هزلية في كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي؛

(د) تذكير الحكومة الهندية مجددا بأن مجلس الأمن الدولي قد أكد من خلال القرارين رقم ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) على نحو واضح وصريح "أن أي عمل تقوم به الحكومة الهندية أو تحاول القيام به لتحديد شكل جامو وكشمير في المستقبل وانتماءها لا يشكل حسما للوضع"؛

(هـ) مطالبة الهند بسحب قواتها المحتلة من جامو وكشمير والوفاء بعهدتها بإجراء استفتاء عام حر وعادل في جامو وكشمير تحت إشراف الأمم المتحدة طبقا لقرارات مجلس

الأمن الدولي ذات الصلة وكذلك قرارات لجنة الأمم المتحدة بشأن الهند وباكستان بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩؛

(و) **دعوة الهند إلى الوفاء بتعهداتها لضمان حل عاجل لقضية جامو وكشمير** على أساس تطلعات الشعب الكشميري طبقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

(ز) **الضغط على الحكومة الهندية لوضع حد لإرهاب الدولة والامتناع عن أعمال القمع والكف عن مدهمة القرى والمناطق الحضرية الكشميرية وسحب الجنود من البلدات والقرى في كشمير والاحترام التام للمشاعر الدينية للشعب الكشميري؛**

(ح) **حث الحكومة الهندية على الاستجابة لمطالب الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري لإجراء مباحثات ثلاثية لإيجاد حل لتزاع جامو وكشمير الذي طال أمده، وذلك طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة؛**

(ط) **مطالبة الهند بإلغاء قانون القوات المسلحة (السلطات الخاصة) لعام ١٩٥٨ وقانون مناطق الاضطرابات في جامو وكشمير لعام ١٩٩٢ وقانون الأمن العام في جامو وكشمير لعام ١٩٧٨ وقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٢، إذ أن هذه القوانين الباطشة تعطي قوات الأمن سلطات واسعة للاعتقالات والحبس وانتهاك حقوق الإنسان بدون مساءلة؛**

(ي) **دعوة الهند أيضاً إلى السماح لأبرز المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة (Human Rights Watch) وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بغية مراقبة وضع حقوق الإنسان في جامو وكشمير وتوثيقه؛**

(ك) **حث منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة كي تقوم لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص عن شؤون جامو وكشمير؛**

(ل) **الطلب من منظمة المؤتمر الإسلامي إبلاغ الحكومة الهندية ثانية، استعداد المنظمة لإيفاد لجنة تقصي ووساطة إلى جامو وكشمير؛**

(م) **دعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الإسراع بتعيين ممثل خاص حول جامو وكشمير طبقاً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي الصادرة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ والتي أكدت عليها الدورات اللاحقة لهذا المؤتمر وإيفاده في بعثة لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير؛**

(ن) **الطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إبلاغ قرارات المنظمة حول نزاع جامو وكشمير إلى الحكومة الهندية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى حكومات مجموعة P-5 وإلى رئيس مجلس الأمن الدولي إخطاراً لما يشعر به العالم الإسلامي من قلق إزاء الوضع في جامو وكشمير والتماساً لاضطلاعهم بدورهم في الوصول إلى حل للقضية؛

(س) **الطلب** من الأمين العام كذلك بوضع قضية كشمير على جدول أعمال الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية مثل المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة؛

(ع) **حث** الأمم المتحدة على الإسراع بإجراء استفتاء عام في جامو وكشمير طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي؛

(ف) **تأييد** الفكرة الداعية إلى إضفاء صفة (أشخاص متمتعين بحماية دولية) على قادة حزب مؤتمر الحرية الجامع لكافة الأحزاب، وكذلك المناضلين الكشميريين في سبيل حقوق الإنسان؛

(ص) **التأكيد** على ضرورة حماية وضمان حق الشعب الكشميري وقادة حزب مؤتمر الحرية في التمتع بحقهم العالمي في السفر بحرية وضمان حمايتهم؛

(ق) **تقديم** كل مساعدة إنسانية ممكنة إلى الشعب الكشميري؛

(ر) **تشجيع** منظمة المؤتمر الإسلامي على أن تلعب دوراً أكثر فعالية بما فيه تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأراامل والأطفال الكشميريين؛

(ش) **مناشدة** جميع الشعوب والأمم المحبة للسلام في العالم بوجه عام وفي الأمة الإسلامية على نحو خاص حث الحكومة الهندية على وقف انتهاكاتها الفاضحة للحقوق الإنسانية للشعب الكشميري ومساعدة ودعم شعب جامو وكشمير في نضاله من أجل إحقاق حقوقه في تقرير المصير طبقاً للوعود التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي.

التذييل رقم ٢

الإعلان الخاص بجامو وكشمير

إن الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامى الذى عُقد فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢م،

إذ يستذكر كافة القرارات الصادرة عن كل من مجلس الأمن الدولى ومنظمة المؤتمر الإسلامى وكذلك تلك الصادرة عن مجلس الأمن بشأن تنظيم استفتاء عام فى ولاية جامو وكشمير من أجل تمكين الشعب الكشميرى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره،

وإذ يستذكر أيضا المبدأ الوارد فى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولى ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان الذى مفاده أن الترتيبات النهائية الخاصة بولاية جامو وكشمير مسألة تتوقف على إرادة الشعب الكشميرى التى يعبر عنها من خلال إجراء استفتاء عام ديمقراطى وحر ونزيه برعاية الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد القمع والانتهاكات المستمرة للحقوق الإنسانية للشعب الكشميرى بما فى ذلك حرمانه من حقه غير القابل للتصرف فى تقرير المصير،

وإذ يساوره القلق البالغ إزاء التوتر السائد فى منطقة جنوب آسيا جراء قيام الهند بنشر قواتها على مواقع متقدمة على طول خط المراقبة والحدود المؤقتة فى جامو وكشمير وعلى طول حدودها الدولية مع باكستان، مما أجبر باكستان على اتخاذ التدابير الدفاعية المناسبة،

وإذ يساوره الشعور بالقلق البالغ لكون إدخال الأسلحة النووية إلى منطقة جنوب آسيا يشكل تطورا فى غاية الخطورة، وإدراكا منه للعواقب الوخيمة التى ينطوي عليها اندلاع الحرب بين باكستان والهند،

وإذ يساوره كذلك بالغ القلق إزاء استمرار الهند فى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميرى دون مساءلة، متجاهلة بذلك التزاماتها بموجب الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة،

ووعيا منه بأن الانتخابات الزائفة التى تجرى فى ولاية جامو وكشمير المحتلة من الهند لا تشكل بديلا للاستفتاء العام برعاية الأمم المتحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان،

وإذ يؤكد على المبدأ المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٥) والذي يتعين بموجبه أن توضع الترتيبات النهائية لولاية جامو وكشمير وفقا لإرادة الشعب التي يعرب عنها من خلال تنظيم استفتاء عام ديمقراطي وحر ونزيه برعاية الأمم المتحدة، وأن أي عمل يتخذ خلافا لذلك لتحديد شكل وانتماء جامو وكشمير مستقبلا لن يشكل حسما لوضعية الولاية طبقا للمبدأ الوارد أعلاه،

وإذ يأخذ علما بالمذكرة التي قدمها ممثلو الشعب الكشميري الحقيقيون،

وإذ يأخذ علما كذلك بتقرير فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير،

١ - يؤكد جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير؛

٢ - يدعو إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في جامو وكشمير طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستنادا إلى اتفاق سيملا؛

٣ - يدين الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان على يد القوات الهندية في جامو وكشمير، المحتلة من طرف الهند؛

٤ - يؤكد أيضا أن الانتخابات التي تجري في جامو وكشمير المحتلة من الهند لا يمكن أن تحل محل ممارسة الكشميريين الحرة والعادلة لحقهم في تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة كما أقرها مجلس الأمن؛

٥ - يبحث المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لحماية الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري بما فيها حقه في تقرير المصير، ويشدد على أهمية المشاركة الدولية المستمرة لتسهيل التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع في كشمير؛

٦ - يدعو الهند إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتخفيف حدة التوتر مع باكستان المترتب على النشر المكثف للقوات الهندية على طول خط المراقبة والحدود المؤقتة والحدود الدولية مع باكستان؛

٧ - يدعو الهند كذلك إلى وضع حد لسياستها القمعية وانتهاكاتها الجماعية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة من الهند؛

٨ - يؤيد الجهود الحالية التي تبذلها حكومة باكستان بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع في كشمير؛

- ٩ - يعرب عن أسفه لقيام الهند بتقييد حرية سفر وتنقل زعماء مؤتمر الحريات لعموم الأحزاب (APHC)، الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري؛
- ١٠ - يقرر أن يستمر فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بجامو وكشمير في عقد اجتماعاته على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وعلى هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق الرابع

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بالبوينة والمهرسك وكوسوفا

أولاً - عقد فريق الاتصال المعني بالبوينة والمهرسك وكوسوفا اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٦ رجب ١٤٢٣ هـ، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ م، لدراسة الوضع في البوينة والمهرسك وكوسوفا.

ثانياً - ترأس الاجتماع سعادة الدكتور جواد ظريف ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحضره ممثلو الدول الأعضاء في الفريق وهي:

- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| - الجمهورية الإسلامية الإيرانية | - المملكة العربية السعودية |
| - جمهورية باكستان الإسلامية | - جمهورية مصر العربية |
| - الجمهورية التركية | - جمهورية السنغال |
| - ماليزيا | - المملكة المغربية |

كما حضر الاجتماع معالي السيد زلاتكو لاکومزيجا وزير خارجية البوينة والمهرسك وخاطب الاجتماع حول التطورات الجارية في بلاده.

ثالثاً - أشار ممثلو الدول الأعضاء إلى القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة بشأن البوينة والمهرسك ورحبوا بما أحرز من تقدم إلى الآن في إعادة إعمار وتنمية البلاد. وبعد المناقشات أقرروا التوصيات التالية:

- ١ - تأكيد الطابع المتعدد الثقافات والأديان والأعراف للبوينة والمهرسك.
- ٢ - المطالبة بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بالبوينة والمهرسك وكوسوفا، خاصة اتفاقية دايتون للسلام، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) الخاص بإقليم كوسوفا.
- ٣ - تأكيد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بضمان حق المسلمين في البوينة والمهرسك وإقليم كوسوفا في المحافظة على هويتهم الإسلامية وتراثهم الثقافي.
- ٤ - الإعراب عن التقدير للدول والمنظمات الإسلامية التي تبرعت لصندوق الائتمان لتعجيل عودة اللاجئين والنازحين إلى البوينة والمهرسك، وحث سائر الدول الأعضاء في المنظمة والمؤسسات المالية الإسلامية على التبرع لفائدة الصندوق حتى تتأمن الموارد المالية اللازمة لإعادة اللاجئين والنازحين، وإعادة تأهيلهم لممارسة حياتهم الطبيعية في وطنهم.

المرفق الخامس

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بسيراليون

عقد فريق الاتصال المعني بسيراليون اجتماعه الوزاري يوم ٦ رجب ١٤٢٣ هـ الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وذلك بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ترأس الاجتماع معالي داتوك سري سيد حامد البار وزير خارجية ماليزيا رئيس الفريق. وشاركت فيه الدول أعضاء الفريق التالية: جمهورية سيراليون، المملكة العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية مصر العربية، جمهورية غينيا.

خاطب الاجتماع معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مشيدا بالدور الذي يقوم به الفريق لدعم حكومة وشعب سيراليون في مرحلة إعادة البناء والتعمير. وطلب معالي الأمين العام من الفريق التعجيل بإكمال إجراءات إنشاء صندوق إعادة إعمار سيراليون.

استمع الاجتماع لشرح تفصيلي من معالي وزير خارجية سيراليون السيد مومودو كوروما حول تطورات الأوضاع في سيراليون وأولويات العمل التي وضعتها حكومته من أجل إعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء مؤسسات الدولة.

خاطب الاجتماع أيضا ممثلو الدول أعضاء الفريق مؤكدين عزمهم على إنجاح عمل الفريق ومساعدة حكومة سيراليون في المرحلة القادمة.

بعد أن تداول الاجتماع مجمل الأوضاع في سيراليون، وافق على رفع التوصيات التالية للاجتماع التنسيقي من أجل إجازتها حتى تكون برنامج عمل للفريق في المرحلة القادمة:

(أ) طلب الاجتماع مجددا من دولة قطر استضافة اجتماع للمانحين لصالح صندوق إعمار سيراليون، وذلك قبل نهاية العام الجاري ٢٠٠٢ حتى يتمكن الصندوق من مباشرة عمله مطلع العام القادم؛

(ب) وجه نداء ملحا لجميع الدول الأعضاء للمشاركة في اجتماع المانحين وتقديم التبرعات لصالح صندوق إعمار سيراليون حتى يتمكن من مباشرة عمله لصالح شعب سيراليون؛

(ج) أكد الاجتماع دعمه للجهود التي تقوم بها حكومة سيراليون من أجل إعادة البناء وترميم ما دمرته الحرب، ودعا المجموعة الدولية لمواصلة دعم هذه الجهود؛

(د) ثمن الاجتماع الجهود التي تقوم بها مجموعة دول نهر مانو (سيراليون، غينيا، وليبيريا) من أجل إعادة الأمن والاستقرار في الإقليم، ودعا لتنفيذ الاتفاق الذي وقعه قادة الدول الثلاثة في الدار البيضاء بوساطة كريمة من جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب؛

(هـ) أشاد الاجتماع بالجهود التي تقوم بها حكومة جمهورية غينيا في إيواء اللاجئين من سيراليون، ودعا إلى دعم المشروعات التي تقوم بها حكومة جمهورية غينيا في هذا الصدد.

المرفق السادس

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بالصومال

اجتمع فريق الاتصال المعني بالصومال بمقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٧ رجب

١٤٢٣ هـ الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢.

ترأس الاجتماع سعادة السيد عادل علي الخال، ممثل دولة قطر، رئيس فريق الاتصال بشأن الصومال وشاركت فيه الدول التالية: الجمهورية اليمنية، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، سلطنة بروناي دار السلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية باكستان الإسلامية.

ألقي سعادة السيد عزت كامل مفتي الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي كلمة الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي استعرض الوضع الحرج الذي تمر به الصومال، والدور المطلوب من المجموعة الدولية عامة والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة من أجل مساعدة الصومال على تحقيق الأمن والاستقرار.

استمع الاجتماع إلى كلمة معالي السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الصومال شرح فيها مجريات الأوضاع في البلاد والمشكلات التي تواجهها الحكومة الانتقالية الوطنية في الصومال والعقبات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تعميق الأزمة الصومالية وحالت دون التوصل إلى حل سلمي في البلاد.

تناول عدد من ممثلي الدول الأعضاء الكلمة وأكدوا ضرورة تعاون المجموعة الدولية من أجل إيجاد حل شامل للمشكلة الصومالية، وضرورة قيام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بدور أكبر على هذا الصعيد.

في ختام مداولاته، وافق الفريق على رفع التوصيات التالية للاجتماع التنسيقي لوزراء الخارجية لإجازتها حتى تغدو خطة عمل للفريق تنفذ خلال هذا العام:

(أ) تأكيد التزام الدول الأعضاء بجميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية على مستوى القمة ووزراء الخارجية والمتعلقة بالقضية الصومالية؛

(ب) مواصلة دعم الحكومة الانتقالية الوطنية بغية استكمال مسيرة عرتا وحث جميع الأطراف على نبذ العنف وانتهاك سبيل الحوار لإيجاد حل سياسي للمشكلة الصومالية؛

(ج) تشجيع جهود منظمة الإيقاد على أساس احترام سلامة أراضي الصومال وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى المشاركة في مؤتمر نيروبي؛

(د) حث الدول المجاورة على احترام قرار مجلس الأمن رقم ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بحظر الأسلحة؛

(هـ) الدعوة إلى عقد اجتماع موسع يجمع منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الإيقاد، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وأية جهة أخرى ناشطة في هذا المجال، من أجل تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع في الصومال؛

(و) دعوة الدول الأعضاء مجدداً، والمجموعة الدولية كافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية لشعب الصومال بغية تخفيف المعاناة التي يعيشها.